

بهلاك الخراج والمزاج اذا اصطلم الزرع اذ لا ينفع  
 اوجب الادبصمة اليسر الا ترى انه خص الزكوة بالمال  
 النامي والعشر بالخراج والمزاج بالنكح من الزرع  
 وعلى هذا قلنا ان الحاشي والمن اذا ذهب ماله  
 كفر بالصوم لان التغيير في انواع التكفير بالمال النقل  
 عن الصوم للتعز والخال مع توهم القدرة في المستقبل  
 تيسير الاداء كل من قبيل الزكوة لان المال هاهنا  
 غير عين فاني مال اصاب من بعد امتداد القدرة  
 ولهذا ساءى بهلاك الهلاك لانعدام القدرة على  
 حمل شغل نحو الغير واما الحج فالشرط فيه المكنة  
 من السفر القنادير احلها زاد اليسر يقع الاصل

انما المال الصالح من اموال المسلمين الذي  
 يملكه كل واحد من المسلمين في نفسه  
 او في غيره من المسلمين او في غيرهم  
 او في غيرهم من المسلمين او في غيرهم  
 او في غيرهم من المسلمين او في غيرهم

انما المال الصالح من اموال المسلمين الذي  
 يملكه كل واحد من المسلمين في نفسه  
 او في غيره من المسلمين او في غيرهم  
 او في غيرهم من المسلمين او في غيرهم

ومالك واعوان وليس بشرط بالجماع فلذلك لم يشترط  
 دوامها بقا الواجب وكذلك صفة الفطرم تجب بصفة  
 اليسر بشرط القدرة والغنا يصير الموصوفين  
 اهلا لاغناء الا ترى انه تجب ثياب البذر والبيع اليسر  
 لان اليسر سلبية فلم يكن البقاء مقفلا الا ان شرط  
 الوجوب **فصل في صفة الحسن للماء**  
 الماء يورب نوعان حسن لعني وعينه وحسن لعني  
 غيره والذي حسن لعني وعينه نوعان ما كان لعني  
 في وضوء كالصلوة فانها تؤدى بافعال وضعت  
 لتعظيم والتعظيم حسن ونفسه الا ان تكون وغير  
 حينه او حاله وما التحق بالواسطه بما كان لعني

انما المال الصالح من اموال المسلمين الذي  
 يملكه كل واحد من المسلمين في نفسه  
 او في غيره من المسلمين او في غيرهم  
 او في غيرهم من المسلمين او في غيرهم

قوله في غيرهم  
 كما في الاصل المذكور  
 وصلة الحج في غيرهم